قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢ *

م.د. محسن إبراهيم أحمد/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ جامعة التنمية البشرية

المستخلص :

تعتبر ظاهرة التفاوت في توزيع الدخول والثروات ظاهرة ملازمة لطبيعة ونمط التوزيع السائد في المجتمع ، والمرتبطة بطبيعة النظام السياسي والأقتصادي السائد . ونظراً لوجود علاقة عكسية بين درجة التفاوت في التوزيع ومستوى الرفاهية الأقتصادية ، فقد أصبحت المطالبة بتحقيق نوع من العدالة في التوزيع وتخفيف حدة التفاوت من أبرز الأهداف الأصلاحية – الأقتصادية والأجتماعية – التي تنادي بها التيارات الفكرية المعاصرة ، من أجل تحقيق الرفاهية الأ قتصادية التي تسعى جميع الدول الى تحقيقها .

إنطلاقاً مما سبق ولأهمية موضوع قياس التفاوت في توزيع الدخل ، يهدف هذا البحث الى قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية وعلى مستوى الريف والحضر وعموم المحافظة وإنعكاسها على مستوى الرفاهية الأقتصادية في المحافظة ، وذلك إستناداً الى بيانات ونتائج المسح الأجتماعي والأقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ والذي أجراه البنك الدولي بالتعاون مع الجهاز المركزي للأحصاء وهيئة إحصاء إقليم كوردستان .

وقد إستخدم البحث المعايير والمقاييس المستخدمة في قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل مثل ، منحني لورنز ومعامل جيني و معامل كوزنتز ومعامل الأختلاف ومعايير حساب النسب المؤية التراكمية الى جانب مؤشر الرفاهية الأقتصادية . وقد توصل البحث الى وجود درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل في ريف وحضر وعموم محافظة السليمانية ، مع إختلاف هذه الدرجة بين الريف والحضر . حيث بلغت درجة التفاوت حسب معيار جيني (٠,٣٢٧) و (٠,٤١٦) و (٠,٤١٥) لكل من ريف وحضر وعموم محافظة السليمانية على التوالي. وأخيراً توصل البحث الى عدد من الأستنتاجات والمقترحات.

المقدمة :

تحاول أغلب الدول الوصول الى الرفاهية الأقتصادية وتحقيق دولة الرفاه ، بأعتبارها هدفاً لأية سياسة إقتصادية ناجحة والنابعة من كون الأقتصاد علماً يختص بدراسة الرفاهية الأقتصادية كجزء من الرفاهية العامة . ولايمكن تحقيق ذلك الا من خلال تقليص التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وذلك لتحقيق أكبر عدالة في توزيع الدخل والثروة والقضاء على الفقر .أي أن هناك علاقة عكسية بين الرفاهية الأقتصا دية والتفاوت في توزيع الدخل .

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة التنمية البشرية/السليمانية/نيسان ٢٠١٥

لذلك تكتسب الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل أهمية خاصة في هذا المجال . حيث أن الهدف من التنمية الأقتصادية ليست تنميةالدخل القومي فقط ، وإنما تحقيق العدالة في توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع . حيث أظهرت العديدمن الدراسات الحديثة بأن النموالذي شهدته الدول النامية صاحبته عموماً زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل ، مما يبررالأعتقاد بأن النموالسريع في بداية عمليةالتنمية الأقتصادية قد يؤدي الى تراجع المستويات المعيشية لشرائح كبيرة من المجتمع بسبب إنخفاض حصصها من الدخول والثروات .

أهمية البحث :

انطلاقاً مماسبق تكمن أهمية البحث من أن دراسة الدخل وقياس درجة التفاوت في توزيعه على أفراد المجتمع تعد مؤشرمهم لمساعدة الدولة في وضع البرامج والخطط الكفيلة بتقليل الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع من خلال تخفيض درجة التفاوت وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الأقتصادية .

مشكلة البحث :

إن إرتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل يؤدي الى إنخفاض مستوى الرفاهية الأقتصادية والأجتماعية وما يترتب عليها من مشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية ، بحيث إذا تجاوزت حداً معيناً فأنها تشكل خطراًعلى السلم الأجتماعي

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تفاوتاً في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في محافظة السليمانية وعلى مستوى الريف والحضر والذي يؤثر سلباً على مستوى الرفاهية الأقتصادية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى إثبات وتحقيق فرضية البحث من خلال قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في ريف وحضروعموم محافظة السليمانية .

منهجية البحث :

يستخدم البحث المعاييرالموضوعية المعروفة في قياس التفاوت في توزيع الدخل مثل منحني لورنز ومعايير (جيني و كوزنتز والأختلاف ومتوسط الأنحراف النسبي) وكذلك مقاييس النسب المؤية التراكمية مثل معامل الحصص المتساوية و معامل الغالبية الدنيا ، بالأضافة الى مؤشر الرفاهية الأقتصادية .

البيانات المستخدمة :

يستخدم البحث بيانات ونتائج المسح الأجتماعي و الأقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ ، الذي أجراه البنك الدولي و الجهازالمركز ي للأحصاء و هيئة إحصاءإقليم كوردستان .

هيكل البحث :

من أجل الوصول الى هدف البحث ، فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين . يتناول المبحث الأول الجانب النظري

والذي يتضمن مفهوم ومراحل توزيع الدخل ،بالأضافة الى مشكلة التفاوت في توزيع الدخول والثروات وأسبابها ، كذلك مقاييس التفاوت في توزيع الدخل وإنعكاسها على مستوى الرفاهية الأقتصادية . وخصص المبحث الثاني من البحث للجانب التطبيقي والذي يتضمن قياس وتحليل درجة التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية من خلال المؤشرات والمقاييس المعروضة في الجانب النظري من المبحث الأول . وأخيراً فقد تم التوصل الى عدد من الأستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول : الجانب النظري من البحث

أولاً : مفهوم و مراحل توزيع الدخل القومي

لقد ميّز الاقتصاديون بين مفهومين لتوزيع الدخل وهما:

١- التوزيع الأولي للدخل:

ويعني الحصة التي يحصل عليها كل عامل من عوامل الإنتاج لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية، وتكون الحصة على شكل أرباح وفوائد وريع وأجور. لذلك فقد اشارت الادبيات الاقتصادية إلى ان الاقتصادين الكلاسيكيين أهتموا بتقسيم الدخول حسب مصادرها والتي هي نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية وانقسام المجتمع إلى فئات تختلف عن بعضها في مصادر دخولها وأهم تلك الفئات هي فئة الرأسماليين ومصدر دخلها الاباح، وفئات مالكي الاراضي ومصدر دخلها الريع، وفئة العمال ومصدر دخلها الاجور، وفئات اصحاب رأس المال ومصدر دخلها الفائدة. إن هذا التوزيع للدخول على اساس مصدرها يدعى بالتوزيع الوظيفي للدخل (functional income distribution). لذلك يمكن القول بأن التفاوت في توزيع الدخل الوظيفي، هو عبارة عن حصول عامل إنتاجي على حصة اكبر من الدخل مقارنة بالعوامل الإنتاجية الاخرى.(الجبوري ، ٢٠٠٢ ، ٢٩- ٣٠)

وفي ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يعد التوزيع الوظيفي يعبر عن واقع التفاوت في توزيع الدخول لان دخل الفرد يعتمد على مستواه التعليمي ومهاراته وكذلك لبروز دور الدولة والنقابات وغيرها في تحديد الدخول، مما ادى إلى وجود تباين ضمن الأجور والأرباح. وهكذا اصبح توزيع الدخل على اساس المصدر لا يعبر بشكل صحيح عن مستويات الدخول. وعلى اثر ذلك ظهر التوزيع اشخصي للدخل (personal income distribution) الذي يمثل الدخول المستلمة من قبل الافراد أو الاسر بغض النظر عن الطريقة التي يتم الحصول عليها، سواء كانت تلك الدخول نتيجة مشاركتهم في عملية الإنتاج، أو من مصادر أخرى مثل الهدايا أو الإرث. والتفاوت بالنسبة للتوزيع الشخصي للدخل يتمثل في ان تحصل فئة اجتماعية على نصيب متواضع من الدخل لا يتناسب مع نسبتها في المجتمع في الوقت الذي تستحوذ فئة اجتماعية أخرى على نصيب من الدخل يفوق نسبتها كثيراً. (الجبوري ، ٢٠٠٢ ، ٣٠)

وعلى الرغم من التمييز بين توزيع وظيفي للدخل وآخر شخصي فأن هذين النوعين من التوزيع مرتبطين ارتباطاً وثيقاً، فمعظم من يبيع جهده تتساوى لديه المدخولات الوظيفية مع الشخصية، أما الآخرون فربما لديهم أصناف من

الدخول الوظيفية تؤلف بمجموعها دخلهم الشخصي وذلك بنسبة ممتلكاتهم المدرّة للدخل، وهنا فأن توزيع الدخل الشخصي يتبع توزيع الدخل الوظيفي(حسين ، ١٩٩٩، ١١)

٢-اعادة توزيع الدخل القومي (التوزيع الثانوي للدخل):

إن الدولة المعاصرة، وإنسجاماً مع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، معنية بتحقيق نوع من التوزيع العادل للدخول بأتباع مختلف السياسات بدافع من تحقيق الأستقرار الاجتماعي لبلوغ الرفاهية الأقتصادية، ويتطلب هذا المسعى إعادة توزيع الدخل على اسس عادلة توفر لأفراد المجتمع فرصاً متكافئة للعيش بحيث يحصل كل فرد في المجتمع على ما يتناسب مع إمكاناته وقدراته.

وينصرف مفهوم اعادة توزيع الدخل القومي أو ما يسمى بالتوزيع الثانوي إلى إدخال تعديلات مناسبة على التوزيع الأولي للدخل أو على عملية توزيع حصص عناصر الإنتاج، أي إعادة النظر في عوائد المساهمين في العملية الإنتاجية. وتدعو الحاجة إلى ذلك عندما يكون نمط التوزيع متعارضاً مع قواعد العدالة، ولا يتفق مع الأهداف الأجتماعية الأقتصادية والسياسية للمجتمع.(مهدي ، ١٩٨٤ ، ٢٢٣ -٢٢٤)

وينظر بعض الكتاب إلى مسألة إعادة التوزيع على انها يمكن ان تكون على صورتين: (يونس ، ٢٠٠١ ، ٣٩) صورة رأسية، وصورة أفقية. حيث تتضمن الصورة الرأسية تغيير العوائد لفئات الدخول المختلفة من الدخل القومي، بغض النظر عن أنواعها ومصادرها، ويكون أثر الضريبة في التوزيع من خلال مراعاتها للاعباء العائلية والظروف الشخصية للمكلف، وبالتالي فأن الضرائب النسبية والعينية يزداد عبئها على أصحاب الدخل المنخفض، بينما ينخفض عبئها على اصخاب الدخل المرتفع. وكذلك الحال بالنسبة للضرائب على السلع شائعة الاستعمال، حيث تؤدي إلى زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل. في حين تمارس الضرائب التصاعدية المباشرة على الدخل والثروة دوراً مغايراً ولاسيما فيما يتعلق بأعفاء الدخول والثروات التي تتطلبها مستلزمات الحياة المتطورة.

أما الصورة الأفقية لاعادة التوزيع، فتتضمن إحداث تعديلات في عوائد عوامل الإنتاج من الدخل القومي من خلال التمييز بين هذه العوائد، كدخل العمل ودخل الملكية، وذلك بتخفيض عبء الضريبة على الفئة الأولى، وزيادته على الفئة الثانية.

ويتكامل هذا الدور(للضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي) مع النفقات العامة ، وذلك بأن تقوم الدولة بإنفاق الجزء الاكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات ذات الدخل المحدود عن طريق التوسع في النفقات العامة لاسيما النفقات التحويلية منها والتي تتمثل في كل من الإعانات الاجتماعية كمخصصات الضمان والمرتبات التقاعدية والإعانات الاقتصادية كمدفوعات مكافحة البطالة والغلاء وكذلك تتمثل في النفقات التي تقدمها الدولة من خدمات مجانية في مجالات التعليم والصحة واقامة دور الرعاية الاجتماعية والعجزة إضافة إلى ذلك فان التوسع في القطاع العام يعني أن هناك تحديدا" للقطاع الخاص وعلى الأقل في مجال إنتاج بعض لسلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من أهمية الملكية الخاصة باعتبارها المصدر الأساسي للتفاوت في توزيع الدخول في المجتمع..وهكذا تعمل الدولة لصالح المجتمع وتعمل على تقليل الفوارق الطبقية . (طاقة والعزاوي ، ٢٠١٠ ،٧١-٧٢ و آل علي، ٢٠٠٢ ،١٠٩- ١١٠)

ثانياً : مشكلة التفاوت في توزيع الدخول والثروات و أسبابها .

١- مشكلة التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يمكن القول بأن ظاهرة التفاوت في الدخول والثروات ظاهرة ملازمة لطبيعة ونمط التوزيع السائد في المجتمع. وإن التفاوت الاقتصادي ينشأ حينما يكون هناك توزيع غير عادل للدخول والثروات بين افراد المجتمع، أي سوء توزيع الدخل القومي، لذلك فأنه مرتبط بطبيعة البنية السياسية والفلسفة الاجتماعية التي يدين بها النظام السياسي والاقتصادي السائد. فنظام التوزيع في ظل الاقتصاديات الرأسمالية قائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبمرور الزمن تتركز هذه الملكية بيد قلة من افراد المجتمع، وتساعد التطورات العلمية والتكنولوجية على هذا التركز. وينجم عن هذا التفاوت الشديد في الملكية وعن تركز الثروة بيد قلة من افراد المجتمع، نظام توزيعي تتفاوت طبقاته تفاوتاً شديداً، ومن ثم فأنه يمثل إحدى الصور الواضحة للتوزيع غير العادل للثروات.

لذلك فقد كانت المطالبة بتحقيق نوع من العدالة في التوزيع أو التخفيف من حدّة التفاوت في الدخول والثروات من أبرز الأهداف الإصلاحية التي تنادي بها التيارات الفكرية المعاصرة، والذي أصبح هدفاً إجتماعياً واقتصادياً تسعى له الحكومات المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في بلدانها.(مهدي ، ١٩٨٤، ٢١٣ – ٢١٤)

٢ : أسباب التفاوت في توزيع الدخول والثروات

ليس هناك اتفاقاً بين الاقتصاديين بخصوص تفسير ظاهرة التفاوت وتحديد الأسباب الحقيقية لنشوئها. فهناك رأي يقول بأن التفاوت في توزيع الدخول والثروات يعود إلى عاملين رئيسين وهما: (كاظم ، ٢٠٠١ ، ٤)

١- الاختلاف بين الافراد في المواهب والقدرات والمهارات التي يمتلكونها ومدى الرغبة في استخدامها وطبيعة المهن التي يمارسونها.

٢- الاختلاف في كمية مايمتلكه الافراد من الثروات ووسائل الإنتاج المولدة للدخل.

وهناك من يفسر التفاوت الاقتصادي بالتفاوت في الفرص المتاحة، حيث تكون للبيئة التي يعيش فيها الأفراد دور في تحديد دخولهم الحالية والمستقبلية، فالتسهيلات التي تقدمها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تهيء فرصاً مختلفة أمام الافراد للحصول على الاعمال المربحة. كذلك قد تختلف الفرص بأختلاف المناطق الجغرافية، ففرص أبناء المدن من الحصول على الوظائف والدخول اعلى من فرص أبناء الأرياف. وقد تختلف الفرص أيضاً بسبب الهياكل المؤسسية كالقوانين والعقائد أو اللون أو الجنس (حسين ، ١٩٩٩ ، ١٩- ٢٠) . وكذلك بسبب المخاطرة حيث يخوض البعض الاعمال الخطيرة ويغامرون ويحجم غيرهم عن ذلك بسبب تلك المخاطر مما يولد تفاوتاً في الدخول.

ثالثاً: مقاييس التفاوت في توزيع الدخل وإنعكاسها على الرفاهية الأقتصادية .

هناك مقاييس عديدة لقياس التفاوت في توزيع الدخول، بعضها واضح والبعض الآخر ينطوي على شيء من التعقيد ويتطلب إحتسابه بعض العمليات الحسابية والاحصائية. وفيما يلي بعض هذه المقاييس:

١- منحني لورنز:- (Loronz Curve) يعدّ الاحصائي الامريكي (Loronz) أول من استخدام هذا المنحني سنة ١٩٠٥، ويُعدّ من الطرق الشائعة في قياس التفاوت، حيث يتمثل هذا المنحني بشكل بياني يربط بين النسبة المئوية للدخل (المحور العمودي) والنسب المئوية لعدد الأفراد (المحور الأفقي)، ويمثل الشكل بتكامله مربعاً يكون قطره خط التوزيع المتساوي (الأمثل). وكلما زاد المنحني تقعراً وإبتعد عن خط المساواة التامة كلما عكس تفاوت أكبر في توزيع الدخل. وكما هو مبين في الشكل الآتي(١٧٧-١٩٨٤،١٧٥،Todaro):

الشكل (١)

منحنى لورنز

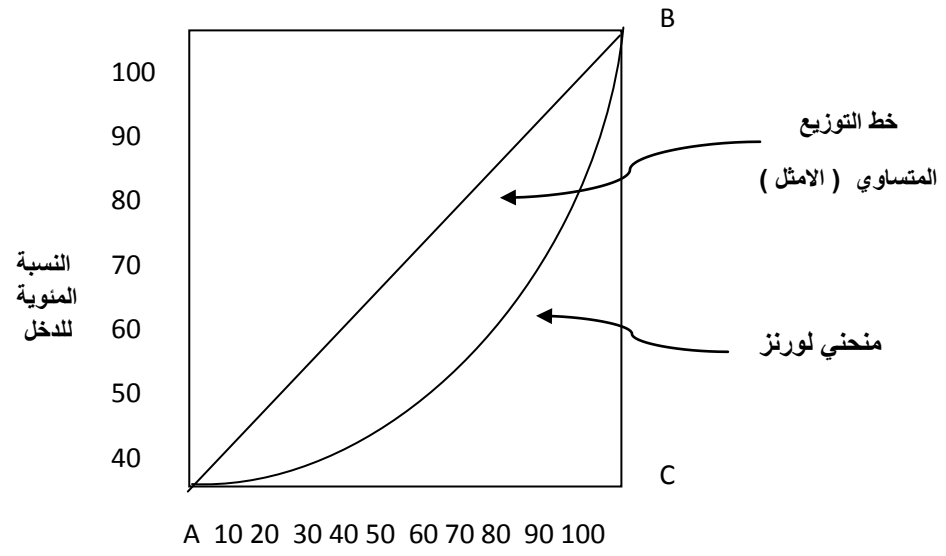

٢- معامل جيني :- (Gini Coefficient) أقترح هذا المعامل من قبل الإحصائي C. Gini سنة ١٩١٢ والذي يقيس شكل منحني لورنز جبرياً، ويمثل مقياساً كلياً للتفاوت ويحتسب من خلال قسمة المساحة المحصورة بين خط التوزيع المتساوي ومنحني لورنز على المساحة الكلية للمثلث الذي يقع فيه المنحني أو المساحة الكلية تحت خط التوزيع المتساوي. تقع قيمة معامل جيني بين حدّين، يمثل حده الادنى ويساوي صفراً، حالة مساواة تامة، أي إنطباق منحني لورنز على خط التوزيع المتساوي وبالتالي عدم وجود تفاوت في توزيع الدخول، بينما يمثل حده الاعلى ويساوي الواحد الصحيح، تفاوت تام في توزيع الدخول.(أحمد ، ٢٠٠٧ ، ٧٠)

لذلك يمكن القول بأنه كلما ازدادت قيمة معامل جيني كان التفاوت اكبر والعكس صحيح أيضاً. وتوجد عدة طرق رياضية لحساب معامل جيني ومنها: (١٩٨٢,٣٩٩،Etal)

$$Gin. = 1 - \frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n}(S_i + S_{i-1})Wi \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(١)$$

حيث أن:

S_i = المتجمع الصاعد للنسب المئوية للدخل للفئة i .

S_{i-1} = المتجمع الصاعد للنسب المئوية للفئة السابقة لفئة i.

W_i = النسب المئوية لعدد الافراد في الفئة i.

n = عدد الفئات.

3 – معامل كوزنتز: – (Kuznets Coefficient) توجد بجانب معامل جيني مقاييس أخرى لقياس شدة التباين في توزيع الدخول، ويدعى هذا المقياس بمعامل كوزنتز، و بموجب هذا المعامل يقسم السكان إلى (١٠) فئات متساوية وتضم كل منها (١٠%) من الأفراد وذلك بعد ترتيب الأفراد تصاعدياً على حسب دخولها. وتكون صيغة هذا المعامل في حالة التبويب العشري كالآتي: (الحنيطي ، ٢٠٠٥، ١٨٦)

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n}|Li - 10|}{180} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(٢)$$

حيث أن:

K = معامل كوزنتز.

Li = حصة الفئة (i) من إجمالي الدخل.

فعندما تكون قيمة (K) صفراً فأنها تعني تحقيق حالة العدالة التامة في توزيع الدخول لان كل فئة تحصل على نسبة من الدخل تساوي نسبتها من السكان والبالغة (١٠%)، أي ان كافة قيم (Li) تكون مساوية إلى (10).

أما عندما يكون التفاوت في توزيع الدخول في أقصى حالة (أي عندما تؤول كافة الدخول للفئة الأخيرة) فأن قيمة معامل كوزنتز تساوي (١) . وإن معامل كوزنتز يشبه معامل جيني من حيث قيمته، التي تنحصربين الصفروالواحد الصحيح ولكنهما غير متساويتان بالنسبة للبيانات نفسها.

٤– معامل الاختلاف (التباين) (Coefficient of Variation)

وهومن المقاييس الشائعة الأستخدام في قياس التشتت . وإن قيمة المعامل تتراوح بين صفر و ($\sqrt{n-1}$) . ففي الحالة الأولى تعني أن التوزيع يكون متساوي ، أما الحالة الثانية فأنها تعني أن شخصاً واحداً يحصل على جميع الدخل بمعنى التفاوت التام في التوزيع .

$$C.V = \sigma / U \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

حيث أن :

U هو الوسط الحسابي البسيط للدخل

σ هوالأنحراف المعياري الذي يمكن حسابه في حالة البيانات الفردية كالآتي :

$$\sigma = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (ui - U)^2}}{n-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث أن :-

ui هوحصة الفرد من الدخل . و n هو عدد المشاهدات في التوزيع .

إن قيمة المعامل دائماً اكبر من قيمة معاملي جيني وكوزنتز، نظراً لحساسيته الشديدة لكل التغيراالحاصلة في التوزيع . فإذا كانت قيمة معامل جيني أقل من(٠,٤٠)تكون قيمة معامل الاختلاف أقل من الواحد الصحيح ، أما إذا تجاوزت قيمة معامل جيني(٠,٤٠)فإن قيمة معامل الاختلاف تتجاوز الواحدالصحيح و بوتائر سريعة.

٥- متوسط الأنحراف النسبي M (Relative Mean Deviation)

عندتوفر المشاهدات الفردية يمكن احتسابه وفقاً للصيغة التالية :

$$M = \frac{1}{2U} \cdot \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{n} | ui - U | \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$ حيث أن:

N هو عدد المشاهدات في التوزيع.

وتتراوح قيمة (M) بين الصفر و (N-1 / N) . حيث أن الحالة الأولى تعني المساواة التامة ،وذلك عندما يكون $\sum | ui - U | = 0$. أما الحالة الثانية فإنها تعني التفاوت التام ، إذأن الحدالأعلى ل(M) تقترب من الواحد الصحيح عندما يكون عدد الأفراد (N) كبيراً .

من أهم مزايا هذا المقياس هو سهولة احتسابه وحصر مداه بين (٠) و (١) تقريباً ،كما أن للمقياس تفسير وا ضح بتحديده النسبة المئوية من إجمالي الدخل التي يستلزم تحويلها، (ومن دخول المجموعة الثانية) المجموعة التي دخلها اكبر من المتوسط العام(الى المجموعة الأولى) المجموعة التي دخلها اقل من المتوسط العام (لتحقيق المساواة التامة) . (عثمان و حمه سعيد ، ٢٠١١ ، ١٧٤)

٦ - مقاييس حساب النسب المئوية التراكمية :

بما أنه لايوجد مقياس إجمالي وموضوعي لتحديد درجة التفاوت في التوزيع ، الأمرالذي يقتضي الأستعانة بطرق الحساب البسيطة لقياس التفاوت في توزيع الدخل و من هذه الطرق:- (عثمان و حمه سعيد ، ٢٠١١ ، ص ١٧٤)

أ – معامل الحصص المتساوية : Equal Shares Coefficient

المؤشر يحدد نسبة الوحدات التي تتلقى دخلاً أقل أو مساوياً للمتوسط العام .من مزايا المقياس أنه سهل الاستخدام ووقوع مداه بين صفر وواحد . أما عيوبه تتمثل بعدم حساسيته لتغيرات الدخول الحاصلة اسفل من المتوسط العام أو أعلى منه .

ب – معامل الغالبية الدنيا : Miniman Majority Coefficient

وهو يمثل النسبة المئوية من الأفراد في أسفل سلم التوزيع التي تتلق (٥٠%) من اجمالي الدخل . وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان التفاوت عالياً .إن مزايا المعامل مشابه لمزايا المعامل الذي سبقه .أما عيوبه فتتمثل بعدم حساسيته لتغيرات الدخل الحاصلة ضمن (٥٠%) الدنيا والعليا للتكرار النسبي المتجمع الصاعد للدخل .

٧– مقياس (بيجو) للرفاهية A. C. Pigou Coefficient

لقياس مستوى الرفاهية طور البنك الدولي من خلال الاقتصادي Nanak C. Kakwani طريقة بيجو لقياس مستوى الرفاهية بالاعتماد على متغيرين وهما: متوسط دخل الفرد، وأحد مقاييس عدالة التوزيع (كمعيار جيني) (٨١ – ٧٧ ، ١٩٨٠ Kakwani) . ووضع صيغ رياضية للقياس منها الصيغتين التاليتين لقياس المستوى المذكور:

الصيغة الأولى : $W = M(1-G)$ ..... (٦)

الصيغة الثانية : $W = \frac{M}{1+G}$ ..... (٧)

حيث أن :

W: مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

M: متوسط دخل الفرد.

G: معامل جيني لعدالة توزيع الدخل.

وتكون الصيغة الأولى أكثر استجابة للتغيرات التي تحدث في متوسط الدخل عندما تكون قيمة معامل جيني أقل من النصف ، وتعني هذه الصيغة أنه كلما ازداد التفاوت في الدخل انخفض مستوى الرفاهية، ويبلغ مستوى الرفاهية صفراً عندما يكون التفاوت في الدخل قد بلغ حده الأقصى، وعندما تتساوى الرفاهية مع قيمة متوسط الدخل الفردي فإن الرفاهية تحقق أقصى مستوى لها. في حين تكون الصيغة أقل استجابة للتغيرات الحاصلة في متوسط الدخل عندما يكون معامل جيني أكبر من النصف.

بينما الصيغة الثانية تفترض أن الرفاهية لا تقل عن نصف متوسط الدخل حتى ولو بلغت قيمة معامل جيني حدها الأقصى (الواحد الصحيح)، وأن مستوى الرفاهية يتساوى مع متوسط الدخل عندما يصل التوزيع إلى حد العدالة المطلقة أي عندما يصل التفاوت في مستوى الدخل الفردي إلى الصفر(جعاطة ، ١٩٨٠ ، ٢٣ –٢٤) .

المبحث الثاني : الجانب التطبيقي من البحث

قياس التفاوت في توزيع الدخل وتحليله في محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢

سيتم عرض نتائج قياس التفاوت في توزيع دخل الفرد و تحليلها على مستوى المناطق الثلاثة (الريف والحضر وعموم المحافظة) وفقاً للمعايير المستخدمة والموضحة في الجانب النظري .

الشكل (2)

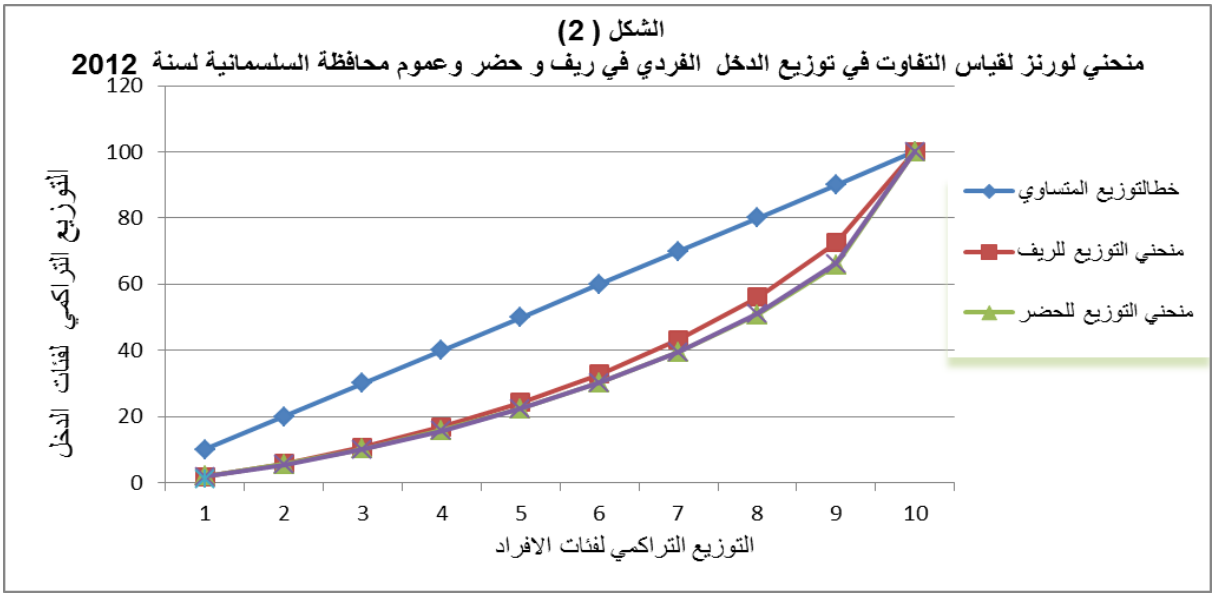

المصدر: الشكل من عمل الباحث إستناداً الى الملاحق (١ و ٢ و ٣)

عند ملاحظة الشكل (٢) والذي يمثل منحني لورنز لقياس التفاوت في توزيع الدخل على مستوى الريف والحضر وعموم محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢ ، يتبين بأن درجة التفاوت في توزيع الدخل في ريف المحافظة أقل منها في كل من حضر وعموم المحافظة . بالأضافة الى ذلك يشير الشكل بوضوح الى أن هناك تقارباً في توزيع الدخل بين الريف والحضر عند المستويات الدنيا من الدخل ، وإن التفاوت يظهر بوضوح بعد الفئة الرابعة من التوزيع التراكمي للأفراد .

ومن خلال المقاييس الأخرى المذكورة في المبحث الأول يتم قياس مستوى التفاوت المبين في الشكل البياني أعلاه رياضياً (عددياً) والمبينة في الجدول (١) أدناه ، وتحليلها وبيان أثرها وها وبيان أثرها ونعكاسها على مستوى الرفاهية في المحافظة .

الجدول (١)

قيم المؤشرات المستخدمة في قياس التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢

ت	المقاييس المستخدمة / المناطق		الريف	الحضر	عموم المحافظة
١	معامل جيني(G)		٠,٣٧٢	٠,٤١٦	٠,٤١٥
٢	معامل الأختلاف (التباين) (C.V)		٠,٧٤٨	٠,٩٢٨	٠,٩٢٧
٣	معامل كوزنتز (K)		٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٣٤
٤	متوسط الأنحراف النسبي (M)		٠,١١٢	٠,١٣٩	٠,١٣٩
٥	معامل الحصص المتساوية (E.Q .C)		٦٣,٠	٦٦,٠	٦٥,٣
٦	معامل الغالبية الدنيا (C .M . M)		٧٥,٢	٦٩,٣	٦٩,١
٧	مؤشر الرفاهية (W)	الصيغة الأولى	١٥٨,٩	٢٥٤,٠	٢٣٦,٣
		الصيغةالثانية	١٨٤,٤	٣٠٧,٢	٢٨٥,٥

المصدر : الجدول من عمل الباحث إستناداً الى:

١- المقاييس والمعايير المعروضة في المبحث الأول (الجانب النظري من البحث) .

٢- الملاحق (١ و ٢ و ٣) من البحث .

أولاً : قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في ريف محافظة السليمانية :

يظهرمن الجدول (١) بأن قيمة معامل جيني في الريف بلغت (٣٧٢,٠) . وعلى الرغم من أن هذه الدرجة من تفاوت في توزيع الدخل الفردي عالية نسبياً ، الاَ أنها لم تصل الى الحد الذي تشير اليه رؤية أنظمة الرصد والبحوث لبرنامج الموئل التابع للامم المتحدة لعام ٢٠٠٨ . حيث ترى بأن وصول قيمة معامل جيني الى (٤٠ %) يدل على وجود أزمة متعلقة بالتفاوت والوصول الى خط الأنذار الدولي . وكذلك فإن قيمة معامل جيني في الريف أقل من قيمته في الحضر وعموم المحافظة .

وعند مقارنة معامل جيني بمعامل كوزنتز ، فإنه يلاحظ من نفس الجدول (١) بأن قيمة معامل كوزنتز أقل من قيمة معامل جيني حيث بلغت (٠,٣٠) ، أي أن معامل كوزنتز يوضح التفاوت بدرجة أقل.

في حين أن قيمة معامل الأختلاف (التباين) والبالغة (٠,٧٤٨) هي أعلى من قيمة معامل جيني وبطبيعةالحال من قيمة معامل كوزنتز أيضاً . وتعتبر هذه النتيجة طبيعية لأن قيمة معامل الأختلاف دائماً أكبر من قيمة معامل جيني وكوزنتز ، نظراً لحساسيته الشديدة لكل التغيرات الحاصلة في التوزيع ، بحيث إذا كانت قيمة معامل جيني أقل من (٤٠ %) فإن قيمة معامل الأختلاف أقل من الواحد الصحيح .

إن قيمة متوسط الانحراف النسبي يشير الى أن إعادة توزيع (١١%) من إجمالي الدخل من الفئة التي متوسط دخلها أعلى من المتوسط العام و إعطائها للفئة الأدنى والتي تكون دخلها أقل من المتوسط العام يتم تحقيق المساواة في توزيع الدخل ، وبالتالي في مستوى المعيشة . وان هذه النسبة تعتبر منخفضة .

ووفقاً لقيمة معامل الحصص المتساوية ، فأن (٦٣ %) من الأفراد المشمولين بالدراسة متوسط دخلها أقل من المتوسط العام والتي تعتبر نسبة عالية . بينما تشير قيمة معامل الغالبية الدنيا الى أن نسبة (٧٥ %) من الآفراد يحصلون على (٥٠ %) من إجمالي الدخل والتي تعتبر نسبة عالية أيضاً. مما سبق يمكن القول بأنه على الرغم من أن درجة التفاوت في توزيع الدخل في الريف مرتفعة نسبياً ، الاَ أنها لم تصل خط الأنذار الدولي البالغ (٠,٤٠) حسب معيار جيني . وقد يعزى سبب ذلك الى التقارب النسبي في المستوى المعيشي لسكان الريف والمنخفض أصلاً بأعتبار أن الدخل الزراعي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الدخل والذي يتميز بإنخفاض تفاوته ،بالأضافة الى عودة العوائل الفقيرة فقط الى قراهم بعد إنتفاضة آذار سنة ١٩٩٢ والتي لم تحصل على فرص أفضل في المدن . بالأضافة الى عدم وجود مشاريع إقتصادية كبيرة فيها . إضافةالى قلة الدعم والخدمات المقدمة للمناطق الريفية طيلة السنوات السابقة وبقائها مناطق فقيرة ومتخلفة وطاردة للسكان ، بدليل أن سكان الريف لا يشكل سوى (٢٠ %) من سكان الاقليم . (البنك الدولي ، ٢٠١٥ ، ٤٤)

ومن خلال مؤشر الرفاهية الأقتصادية والمبين في الجدول (١) يتبين بأن مستوى الرفاهية الأقتصادية في ريف المحافظة بلغ (١٥٨,٨٨) و (١٨٤,٤) الف دينار حسب الصيغتين الأولى والثانية لمؤشرالرفاهية على التوالي والذي يعتبر أقل بكثير من مستوى الرفاهية في الحضر والبالغ (٢٥٤) و (٣٠٧) الف دينار وفقاً للصيغتين الأولى و الثانية على التوالي .

وإذا ما علمنا بأن خط الفقر في ريف المحافظة قد حدَد ب (٩٣,١٨٠) الف دينار سنة ٢٠١٢ . (البنك الدولي ، ٢٠١٥ ، ٦٠ – ٦١) . فإنه يتبين بأن مستوى الرفاهية في الريف قريبة – وخصوصاً حسب الصيغة الأولى لمؤشر الرفاهية – من خط الفقر .

ثانياً : قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في حضر محافظة السليمانية :

من الجدول (١) يتبين بأن درجة التفاوت في حضر محافظة السليمانية أعلى نسبياً وفقاً لقيمة معامل جيني البالغة (٠,٤١٦) ، لكنه على الرغم من هذا الارتفاع مقارنة بقيمته في ريف المحافظة ووصولها الى خط الانذار الدولي الاَ أنها لم تصل بعد الى الحد الذي يشكل خطراً على السلم الأجتماعي ، كما أشارالية قسم أنظمة الرصد والبحوث لبرنامج الموئل التابع للامم المتحدة لعام ٢٠٠٨ و الذي يرى بأنه عندما تتراوح قيمة معامل جيني بين (٠,٤٥ – ٠,٤٩) فإنها تشير الى خطورتها وقد تؤدي الى حدوث إحتجاجات وأعمال شغب بين أفراد المجتمع . (UN - HABITAT , 51)

وعند ملاحظة معامل كوزنتز نجد بأن قيمته بلغت (٠,٣٤) وهي أعلى من قيمته بالنسبة لريف المحافظة أيضاً . وكذلك فإن قيمة معامل الأختلاف (التباين) بلغت (٠,٩٢٨) وهي قريبة من الواحدالصحيح والتي تعتبر منطقية إذاما علمنا بأن قيمةمعامل الأختلاف دائماً تكون أكبر من قيمة معامل جيني وكوزنتز ، وذلك نظراً لحساسيته الشديدة لكل التغيرات الحاصلة في التوزيع ، بحيث إذا ماتجاوزت قيمة معامل جيني (٠,٤٠) فإن قيمة معامل الأختلاف تتجاوز الواحد الصحيح. (kakwani, 1980, 87)

إن الأختلاف في قيم المعامل المستخدمة في قياس درجة التفاوت يعطي المبرر لأستخدام أكثر من معيار لقياس درجة التفاوت لتوضيح حقيقة وإتجاه التفاوت في توزيع الدخل .

إن قيمة متوسط الأنحراف النسبي والبالغة (٠,١٣٩) والأكبر من قيمته للريف تشير كما أسلفنا الى أن إعادة توزيع حوالي (١٤ %) من إجمالي الدخل من الفئة التي متوسط دخلها أعلى من المتوسط العام ، و إعطائها للفئة الأدنى والتي تكون دخلها أقل من المتوسط العام ، يتم تحقيق حالة المساواة في توزيع الدخل وبالتالي في مستوى المعيشة .

وتشير قيمة معمل الحصص المتساوية الى أن (٦٦ %) من الأفراد متوسط دخلها أقل من المتوسط العام وهي أعلى من نظيرتها في الريف ، بينما تشير قيمة معامل الغالبية الدنيا الى أن (٦٩,٣) من الأفراد يحصلون على (٥٠ %) من إجمالي الدخل والتي هي أدنى من نظيرتها في الريف .

يتبين مما سبق بأن درجة التفاوت في حضر محافظة السليمانية مرتفعة وأعلى نسبياً مقارنةً بريف المحافظة وفقاً لقيم جميع المقاييس المستخدمة حيث وصلت خط الأنذار الدولي ، وقد يعزى ذلك الى عدة أسباب ومنها : تنامي وتطور نشاط القطاع الخاص وتركزها في المناطق الحضرية وإدخال التكنولوجيا الحديثة نسبياً في هذا النشاط ، وتمتع شركات القطاع الخاص بإمتيازات خاصة بمايؤدي الى حصول أصحاب هذه الشركات على أرباح عالية بالأضافة الى توفر فرص حصول العمال الماهرين على أجور أعلى وتقليل الفرص أمام العمال غير الماهرين للحصول على العمل . مما يزيد من حدة درجةالتفاوت في توزيع الدخل ، بالأضافة الى تركز المؤسسات والأدارات الحكومية العليا بالأضافة الى المؤسسات الأهلية في المراكز الحضرية وتمتع الموظفين والعاملين في هذه المؤسسات والأدارات برواتب وإمتيازات عالية مقارنة برواتب بقية الموظفين ذوي الدرجات الوظيفية الدنيا ، دور في تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل .

ومن خلال مؤشر الرفاهية الأقتصادية المبين في الجدول (١) يتضح بأن مستوى الرفاهية الأقتصادية في حضر محافظة السليمانية بلغ حوالي (٢٥٤) الف دينار و (٣٠٧) الف دينار حسب الصيغتين الأولى والثانية لمؤشر الرفاهية على التوالي .واللذان يعتبران أعلى من مستوى الرفاهية الأقتصادية في الريف ، وأبعد من خط الفقر مقارنةً بالريف ، إذا ما علمنا بأن خط الفقر في حضر المحافظة قد حدد ب (١١٩,٤١) الف دينار سنة ٢٠١٢ . (البنك الدولي، ٢٠١٥، ٦٠– ٦١)

ثالثاً : قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في عموم محافظة السليمانية :

بملاحظة قيم المعامل المستخدمة في قياس درجة التفاوت في عموم محافظةالسليمانية ، يتبين بأن جميع هذه القيم متقاربة جداً مع قيمها بالنسبة لحضر المحافظة – أي أنها مرتفعة أيضاً – وإن هذا الأرتفاع في درجة التفاوت في توزيع

الدخل على مستوى المحافظة هي حصيلة إرتفاعها في حضرالمحافظة لأن عدد سكان المناطق الحضرية يشكل نسبة (٨٠ %) من إجمالي عدد سكان المحافظة (البنك الدولي ، ٢٠١٥ ، ٤٤) ، لذلك لابد وأن ينعكس درجة وإتجاه التفاوت في حضرالمحافظة على درجة وإتجاه التفاوت في عموم المحافظة . حيث بلغت قيمة معامل جيني (٠,٤١٥) ومعامل كوزنتز (٠,٣٤) ،ومعامل الأختلاف (٠,٩٢٧) ومتوسط الأنحراف النسبي (٠,١٣٩) وهي نفس قيمها بالنسبة لحضر المحافظة . وهكذا بالنسبة لقيم معامل الحصص المتساوية ومعامل الغالبية الدنيا واللتين بلغتا (٦٥.٣%) و (٦٩,١%) والمتقاربتان جداً – وتكاد تكونان – متساويتين مع قيمتيهمابالنسبة لحضر المحافظة .

وأن هذا الأرتفاع في درجة التفاوت في عموم المحاقظة يعزى الى نفس الأسباب التي جعلت درجة التفاوت في توزيع الدخل مرتفعة في حضر المحافظة والتي ذكرت في الفقرة السابقة .

أما بالنسبة لمؤشر الرفاهية الأقتصادية ، فقد إنخفضت قيمته للصيغتين الأولى والثانية مقارنةً بحضر المحافظة حيث بلغت قيم المؤشر (٢٣٦,٣) و (٢٨٥,٥) الف دينار على التوالي .

إن النتائج السابقة بخصوص إرتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل في عموم محافظة السليمانية تؤشر بوضوح عدم فاعلية السياسة المالية المتعلقة بالضرائب والأعانات والتي تعتبر إحدى أهم الأدوات التي تستخدم في التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل . بالأضافة الى عدم فاعلية الساسات والبرامج الأقتصادية والأجتماعية الحكومية عموماً في خدمة المناطق والفئات الفقيرةوالمحدودة الدخل .

الأستنتاجات والمقترحات :

أولاً : الأستنتاجات :

من خلال قياس وتحليل التفاوت في توزيع الدخل في محافظة السليمانية تم التوصل الى أهم الأستنتاجات التالية :

١- تشير قيم المؤشرات المستخدمة في قياس التفاوت الى إرتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل في ريف وحضر وعموم محافظة السليمانية بشكل عام ، مع إختلاف درجة التفاوت بين الريف والحضر .

٢- إن درجة التفاوت في توزيع الدخل في ريف المحافظة أقل عما هو في الحضر ولجميع المقاييس المستخدمة في البحث.

٣- مع أن المقاييس المستخدمة في قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أعطت نتائج مختلفة ، فإن جميع المؤشرات المستخدمة تشير الى الأتجاه نفسه من التفاوت مع إختلاف شدته من مقياس الى آخر وذلك بسبب إختلاف طبيعة وخصائص تلك المقاييس .

٤- إن إرتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخل أدى الى إنخفاض مستوى الرفاهية الأقتصادية في محافظة السليمانية حسب مؤشر الرفاهية القتصادية .وذلك لأن الرفاهية الأقتصادية مرتبطة بكل من متوسط دخل الفرد ودرجة التفاوت في توزيعه .

٥- إن إنخفاض مستوى الرفاهية في الريف عن مستواها في الحضر ،على الرغم من إنخفاض درجة التفاوت في توزيع الدخل في الريف عنها في الحضر ، يعزى الى إنخفاض متوسط دخل الفرد في الريف عن مستواه في الحضر . مما يترتب عليه إنعكاسات سلبيةعلى إستمرارالتغير الديمغرافي للسكان لصالح الحضر وذلك بتشجيع الهجرة من الريف الى الحضر ، وما يترتب عليها من التدهور المستمر للقطاع الزراعي بالأضافة الى المشاكل والآثار السلبية الناجمة عن توسع المدن والمراكز الحضرية .

ثانياً : المقترحات :

من خلال نتائج البحث فقد تم التوصل الى المقترحات التالية :

١- ضرورة الأهتمام بموضوع الرفاهية الأقتصادية بإعتباره هدفاً تسعى جميع الدول تحقيقها ، ولا يتحقق ذلك إلاَ من خلال تخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخل ، الى جانب رفع متوسط دخل الفرد ، وهذا ما يتطلب إجراء دراسات مستمرة حول موضوع التفاوت وقياسه ، لتحديد إتجاهاته وبالتالي وضع الخطط المناسبة للحد منها .

٢- وضع سياسات إقتصادية وإتباع السياسات المالية بشقيها (الأنفاقية و الأيرادية) للحد من التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق مستوى مقبول من العدالة في توزيع الدخل ، وذلك من خلال فرض الضرائب على أصحاب الدخول والثروات الكبيرة وإعادة توزيعها على الطبقات الفقيرة (منخفضة الدخل) من خلال برامج الضمان الأجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ودعم ذوي الأحتياجات الخاص من المواطنين .

٣- وضع برنامج لتنمية وتطوير الريف وذلك بهدف تحسين مستويات المعيشةفي الريف للحد من من هجرة سكان الريفالى المدن ، وذلك من خلال دعم المزارعين والمشاريع الزراعية عن طريق تقديم التسهيلات اللازمة من قروض وتوفير مستلزمات الأنتاج بأسعار مناسبة ، وحماية منتجاتهم من خلال فرض أو رفع الضرائب على المنتجات المنافسة المستوردة من الخارج .

٤- إعادة النظر في السياسات التعليمية ، وإعطاء الأولوية للتخصصات التي تتلائم مع متطلبات سوق العمل لتهيئة الكوادر المؤهلة والقادرة على أيجاد فرص العمل لتحقيق مستوى معيشي أفضل .

الملحق (١)

توزيع الأ فراد حسب الفئات العشرية لدخل الافراد في (ريف) محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢

التكرار النسبي للافراد %	التكرار النسبي التراكمي للافراد %	التكرار النسبي لدخل الافراد %	التكرارالنسبي التراكمي لدخل الافراد %	التكرارالنسبي التراكمي لدخل الافراد للفترة السابقة %	di – 10
١٠	١٠	١,٩	١,٩	–	٨,١
١٠	٢٠	٣,٨	٥,٧	١,٩	٦,٢
١٠	٣٠	٥,١	١٠,٨	٥,٧	٤,٩
١٠	٤٠	٦,١	١٦,٩	١٠,٨	٣,٩
١٠	٥٠	٧,٣	٢٤,٢	١٦,٩	٢,٧
١٠	٦٠	٨,٦	٣٢,٨	٢٤,٢	١,٤
١٠	٧٠	١٠,٥	٤٣,٣	٣٢,٨	٠,٥
١٠	٨٠	١٢,٧	٥٦,٠	٤٣,٣	٢,٧
١٠	٩٠	١٦,٥	٧٢,٥	٥٦,٠	٦,٥
١٠	١٠٠	٢٧,٤	١٠٠	٧٢,٥	١٧,٤
		١٠٠	٣٦٤	٢٦٤	٥٤,٣

المصدر : من عمل الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي والجهاز المركزي للأحصاء وهيئة إحصاء كوردستان ، المسح الأجتماعي والأقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ ، الطبعة الأولى،مطبعة الجهاز المركزي للأحصاء ، بغداد، ٢٠١٤.

الملحق (٢)

توزيع الأفراد حسب الفئات العشرية لدخل الفرد في (حضر)محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢

التكرار النسبي للافراد %	التكرار النسبي التراكمي للافراد %	التكرار النسبي لدخل الفرد %	التكرارالنسبي التراكمي لدخل الفرد %	التكرارالنسبي التراكمي لدخل الفرد للفترة السابقة %	di – 10
١٠	١٠	٢,٠	٢,٠	–	٨,٠
١٠	٢٠	٣,٦	٥,٦	٢,٠	٦,٤
١٠	٣٠	٤,٦	١٠,٢	٥,٦	٥,٤
١٠	٤٠	٥,٦	١٥,٨	١٠,٢	٤,٤
١٠	٥٠	٦,٦	٢٢,٤	١٥,٨	٣,٤
١٠	٦٠	٧,٨	٣٠,٢	٢٢,٤	٢,٢

١٠	٧٠	٩,٣	٣٩,٥	٣٠,٢	٠,٧
١٠	٨٠	١١,٣	٥٠,٨	٣٩,٥	١,٣
١٠	٩٠	١٤,٩	٦٥,٧	٥٠,٨	٤,٩
١٠	١٠٠	٣٤,١	٩٩,٨	٦٥,٧	٢٤,١
		١٠٠	٣٤٢	٢٤٢	٦٠,٨

المصدر : من عمل الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي والجهاز المركزي للأحصاء وهيئة إحصاء كوردستان ، المسح الأجتماعي والأقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ ،الطبعة الأولى ، مطبعة الجهاز المركزي للأحصاء ، بغداد ، ٢٠١٤.

الملحق (٣)

توزيع الأفراد حسب الفئات العشرية لدخل الفرد في (عموم) محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٢

التكرار النسبي للافراد %	التكرار النسبي التراكمي للافراد %	التكرار النسبي لدخل الافراد %	التكرارالنسبي التراكمي لدخل الافراد %	التكرارالنسبي التراكمي لدخل الافراد للفترة السابقة %	di – 10
١٠	١٠	١,٩	١,٩	–	٨,١
١٠	٢٠	٣,٦	٥,٥	١,٩	٦,٤
١٠	٣٠	٤,٦	١٠,١	٥,٥	٥,٤
١٠	٤٠	٥,٦	١٥,٧	١٠,١	٤,٤
١٠	٥٠	٦,٧	٢٢,٤	١٥,٧	٣,٣
١٠	٦٠	٧,٩	٣٠,٣	٢٢,٤	٢,١
١٠	٧٠	٩,٤	٣٩,٤	٣٠,٣	٠,٦
١٠	٨٠	١١,٤	٥١,١	٣٩,٤	١,٤
١٠	٩٠	١٥,٠	٦٦,١	٥١,١	٥,٠
١٠	١٠٠	٣٤,٠	١٠٠	٦٦,١	٢٤,٠
		١٠٠	٣٤٢,٥	٢٤٢,٥	٦٠,٧

المصدر : من عمل الباحث إستناداً الى :

البنك الدولي والجهاز المركزي للأحصاء وهيئة إحصاء كوردستان ، المسح الأجتماعي والأقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ ،الطبعة الأولى ، مطبعة الجهاز المركزي للأحصاء ، بغداد ، ٢٠١٤ .

المصادر والمراجع

أولاً :- المصادر باللغة العربية

١. أحمد ، محسن إبراهيم ، (٢٠٠٧) ، تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة السليمانية .

٢. البنك الدولي ، (٢٠١٥) ، الفقر والأدماج والرفاهية في العراق (٢٠٠٧-٢٠١٢) الوعد غير المنجز للنفط والنمو ، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد.

٣. البنك الدولي والجهاز المركزي للاحصاء وهيئة إحصاء إقليم كوردستان، (٢٠١٤)، المسح الأجتماعي والأقتصادي للاسرة في العراق لسنة ٢٠١٢ ، مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ، بغداد .

٤. الجبوري، فاطمة ابراهيم خلف ابراهيم،(٢٠٠٢) ، ضريبة الدخل في العراق (دراسة في جوانبها الإقتصادية والمالية – دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.

٥. الحنيطي، دوخي عبد الرحيم ،(٢٠٠٥) ،عدالة توزيع الدخل والأنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة : دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ١٧، العلوم الزراعية (٢) .

٦. آل علي ، رضا صاحب أبو حمد، (٢٠٠٢) ، المالية العامة ، جامعة الكوفة .

٧. جعاطة ، أحمد زبير، (١٩٨٩) ، تحليل إقتصادي لتفاوت مستوى الرفاهية الأقتصادية بين الريف والحضر العراقي خلال الفترة ١٩٧١ – ١٩٨٥ ، مجلة كلية الأدارة والأقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد العاشر .

٨. حسين، شيماء فالح ، (١٩٩٩) ، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل مع اشارة خاصة للعراق ١٩٨٨-١٩٩٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.

٩. كاظم ، د. اسعد جواد ، (٢٠٠١) ، فاعلية الضريبة في التمويل والتوازن الإقتصادي، بحث منشور في وقائع المؤتمر الضريبي الأول في تشرين الأول ٢٠٠١، الجزء الأول، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، بغداد.

١٠. طاقة ، محمد و العزاوي ،هدى ، (٢٠١٠) ، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر، عمان .

١١. عثمان ، صابر بيرداوود وحمه سعيد، شفان جمال ، (٢٠١١)، قياس وتحليل التفاوت في توزيع الرفاهية الأقتصادية في محافظة السليمانية لعام ٢٠٠٧ ، مجلة العلوم الأدارية والأقتصادية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٩ ، العدد ٧٢ .

١٢. مهدي، عبدالكريم طاهر، (١٩٨٤)، النظم الضريبية ودورها في سياسات الانماء الإقتصادي مع التركيز على العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد.

١٣. يونس، عدنان حسين، (٢٠٠١) ، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للفترة (١٩٨٦-١٩٩٦)، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي الضريبي الأول في تشرين الأول ٢٠٠١، الجزء الأول، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، بغداد.

ثانياً:- المصادر باللغة الإنكليزية:.

1. Etal, Kemal Dervis,(1982) ,General Equilibrium Models For Development Policy, Word Bank Research Publication, **Washington D.C.**

2.Tadaro, Michael P.(1980), Economic Development In The Third World, 3rd ed., Longman.

3.Kakwani, N.C. , , Income Inequality And Poverty Methods. Of Estimation And Policy Applications, Oxford University Press.

4.United Nations Human Settlements Program (UN – HABITAT) ,(2008) ,State of the Worlds Cities 2008/ 2009 HARMONIOUS CITIES , First published by Earthcan in the UK & USA.